الى ضبط مقتضيات الاحوال وتحقيق لمقتضى الحال
فمقام كل من التنكير والاطلاق والتقديم والذكر
يباين مقام خلافه اى خلاف كل منها ان المقام
الذى يناسبه تنكير المسند اليه او المسند يباين
المقام الذى يناسبه التعريف ومقام اطلاق الحكم
او التعلق او المسند اليه او المسند او متعلقه
يباين مقام تقييده بالمؤكد او اداة قصر او تابع
او شرط او مفعول او ما اشبه ذلك ومقام تقديم
المسند اليه او المسند او متعلقاته يباين مقام تأ
خيره وكذا مقام ذكره يباين مقام حذفه وقوله
خلافه شامل لما ذكرنا وانما فصل قوله ومقام
الفصل يباين مقام الوصل تنبيها على عظم شان
هذا الباب وانما لم يقل مقام خلافه لانه اخصر
اظهر لان خلاف الفصل انما هو الوصل وللتنبيه
على عظم الشان فصل قوله ومقام الايجاز يباين
مقام خلافه اى الاطناب والمساوات وكذا خطاب
الذكى مع خطاب الغبى فان مقام الاول يباين
مقام الثانى فان الذكى يناسبه من الاعتبارات
اللطيفة والمعانى الدقيقة الخفية ما لا يناسب
الغبى

الغبى ولكل كلمة مع صاحبتها اى مع كلمة اخرى
مصاحبة لها مقام ليس لتلك الكلمة مع ما
يشارك تلك المصاحبة فى اصل المعنى مثلا الفعل
الفعل الذى قصد اقترانه بالشرط فله مع ان مقام
ليس له مع اذا وكذا لكل من ادوات الشرط مع الما
مقام ليس له مع المضارع وعلى هذا القياس وار
تفاع شان الكلام فى الحسن والقبول بمطابقته
للاعتبار المناسب والخطاطه اى انحطاط شانه
بعدمها اى بعدم المتكلم مطابقته للاعتبار
المناسب والمراد بالاعتبار المناسب الامر الذى
اعتبره المتكلم مناسبا بحسب السليقة او
بحسب تتبع تراكيب البلغاء يقال اعتبرت الشى
اذا نظرت اليه وراعيت حاله واراد بالكلام
الكلام الفصيح وبالحسن الحسن الذاتى الداخل فى
البلاغة دون العرضى الخارج لحصوله بالمح
سنات البديعية فمقتضى الحال هو الاعتبار
المناسب للحال والمقام يعنى اذا علم ان ليس
ارتفاع الكلام الفصيح فى الحسن الذاتى الا بمطابقته
للاعتبار المناسب على ما يفيده اضافة المصدر

Copyright © King Saud University